

## دستور مصر: الأزمة و رؤية للخروج منها

أثارت مسألة تشكيل الجمعية التأسيسية - لكتابة دستور مصر الثورة - شقاً سياسياً عميقاً أظهر بجلاء بعضاً من سوءات إدارة المرحلة الانتقالية الممتدة منذ الثاني عشر من فبراير من العام المنصرم إلى الآن. و في محاولة لاستقصاء المسألة من بدايتها أعتقد أنه استبان الآن أن الخلاف الشهير الذي نشأ إبان شهر مارس من العام 2011 و سمي "بالدستور أولاً أو الانتخابات أولاً" لم يكن خلافاً نظرياً غير ذي أثر، بل، على النقيض من ذلك، ثبت أنه أكبر أزمة مرت بالسياسة المصرية منذ نجاح الثورة في الإطاحة بمبارك و أعوانه إلى الآن. و الدليل على ذلك - فضلاً عما نحن فيه الآن - هو استمرار أزمة المسألة الدستورية عبر المرحلة الانتقالية كلها، و تكفي الإشارة هنا إلى الخلاف الشهير حول وثيقة المبادئ فوق الدستورية التي ملأت الفضاء السياسي المصري - كلاماً و خلافاً و شقاً - لأشهر عدة دونما طائل أو نتيجة تذكر.

و من ناحية أخرى، لعلي لا أبالغ إن قلت أنه ظهر بجلاء الآن مدى الخطأ الذي لحق بالرأي الذي تبني فكرة الانتخابات أولاً و صوت ب "نعم" في استفتاء مارس 2011، فضلاً عن الحجج الكثيرة التي قيلت من الفريق الراض للاستفتاء برمته و تبني "لا"، مثل وجوب أن تكون قواعد اللعبة السياسية واضحة قبل البدء فيها، و أنه لا يتصور إشغال البلاد و العباد بانتخاب مجلس تشريعي غير معروف بكامل الدقة و الوضوح حدود سلطاته الدستورية، و مثل - أيضاً - أن من كانوا ينادون ب "لا" للتعديلات الدستورية لم يكن قصدهم بالأساس رفض محتوى التعديلات الدستورية، و إنما انصب الأمر برمته على رفض المنهج الذي خطه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة المرحلة الانتقالية.

فضلا عن هذه الحجج جميعها، و غيرها، يتضح الآن، في سياق مسألة تشكيل الجمعية التأسيسية، أننا، الشعب و الدولة المصريون، أضعنا فرصة تاريخية كانت تعد "اللحظة المجتمعية المثلى" لكتابة دستور مصر الثورة، تلك اللحظة الممتدة زمنياً من الثاني عشر من فبراير 2011 حتى التاسع عشر من مارس 2011. و أقصد هنا حالة التوافق العام التي كست المجتمع المصري، بكافة أطرافه، عقب النجاح في الإطاحة بالفرعون و سحرته. فالحاصل أنه كان يتعين استثمار لحظة التوافق هذه من المبتدأ، و بشكل صحيح و منظم، في إنجاز بناء سياسي لمصر ما بعد الثورة و أول لبناته، من دون شك، الوثيقة الأم؛ الدستور.

لكن ما حدث هو العكس بعينه، حيث افترق الجمع بسبب الخطيئة السياسية المسماة "استفتاء مارس 2011"، إذ نقلت هذه الخطيئة السياسية الأمر برمته من فضاء "التوافق العام" إلى مربع الأغلبية السياسية التي بنيت على الاستقطاب الديني الحاد بجناحيه "الإسلامي" و "غير الإسلامي"، و هو الاستقطاب الذي ما فتننا نعاني آثاره منذ مارس من العام الفائت إلى الآن، و قد رأينا، بأم أعيننا، هذا الاستقطاب متجسداً أمامنا في مناسبات عدة أبرزها الانتخابات التشريعية، و الآن خلال معركة كتابة الدستور، قبل أن ننقل، بصحبة الاستقطاب عينه، و في القريب العاجل، إلى معركة الانتخابات الرئاسية، سامح الله الجميع.

(2)

و إذا انتقلنا إلى قلب الأزمة الدائرة حالياً، مستصحبين هذه الخلفية آفة البيان، فأود أن أسجل هاتين الملاحظتين:

أولاً: في تقديري أن أصل الأزمة ليس في ما قرره البرلمان من اختيار نصف أعضاء اللجنة التأسيسية من أعضاء البرلمان أنفسهم، فذلك مما زاد الأزمة اشتعالاً و حدةً، أما خلق الأزمة و أصل نشأتها فيمكن في منح سلطة انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية للبرلمان ابتداءً، و الدليل على ذلك أن لو قام البرلمان بانتخاب الأعضاء المائة جميعهم من خارج البرلمان لأمكن للأغلبية - أيضاً - أن تتحكم في تشكيل الجمعية و تختار لعضويتها من تشاء، و هو ما كان سيقابل بالرفض نفسه، و استناداً للحجج عينها، من قبل الأقلية. و مع تسليمنا بأن اختصاص البرلمان بوضع الدستور أو بانتخاب من يضع الدستور ليس بدعا من الخلق، إلا أن الحالة المصرية، لخصوصية الظروف الثوري، كانت تقتضي أن ننأى بمسألة الدستور عن المجلس التشريعي، فهذا الأخير يستند، بحكم وظيفته، على فكرة الأغلبية السياسية التي تترسخ في ذهنية أعضاء البرلمان، و هو ما يفسر لنا بعضاً من جوانب الخلاف العميق بين حزبي الأغلبية و التيارات السياسية الأخرى - صاحبة الأقلية البرلمانية - إذ يرى الفريق الأول أنه من الطبيعي و البديهي، بل هو حق، أن يكون للأغلبية دور أكبر من الأقلية، حين أن الفريق الثاني يستمسك باستبعاد فكرة الأغلبية بشأن الدستور.

ثانياً: ضاعف من حجم الأزمة غياب الإيمان الحقيقي بأحد أهم أصول الممارسة السياسية و هو "احترام الأغلبية السياسية"، و هذا الغياب يسري - في تقديري - على الطرفين الكبيرين في مصر: الإسلاميين و غير الإسلاميين، و يمكن تصور ذلك بافتراض الوضع العكسي حيث الأغلبية لغير الإسلاميين في البرلمان، فحالئذٍ لن يتغير الوضع كثيراً، فغير الإسلاميين، في هذه الحال، كانوا سيجتهدون ما وسعهم الجهد لرفض رأيهم و كتابة دستور يطابق رؤاهم، و على الجانب الآخر كنا سنجد الإسلاميين يبدون الرفض و الاعتراض الذي نعابنه في هذه الأيام. ما دفعني لتبني هذا الرأي (غياب الإيمان باحترام الأغلبية السياسية لدى عموم القوى السياسية المصرية) ليس الطعن في القوى السياسية أو رغبة في الانتقاص منها، و لكن كون ذلك نتيجة طبيعية و حتمية لعقود من القهر السياسي بما تضمنه من انعدام للحوار و انهيار القيمة المسماة "الرأي الآخر".

(3)

خروجاً من هذا النفق الطويل و المعتم الذي ولجناه منذ عدة أسابيع لدى البدء في تشكيل الجمعية التأسيسية، أرى أنه من الأوفق أن توجّل المسألة برمتها، أي أن يوجّل أمر تشكيل الجمعية التأسيسية، و من ثم كتابة الدستور، إلى ما بعد تمام انتخابات رئاسة الجمهورية. و هو ما يثير سؤالين كبيرين: لماذا التأجيل و كيف يتم؟

أما عن لماذا التأجيل فعبيدة هي الحجج التي يمكن أن تساق في هذا المقام. أولاً، معلوم أن السبب الأبرز و الأهم لكتابة الدستور هو أن يرسم بوضوح سلطات رئيس الجمهورية حتى يتسلم هذا الأخير مهام منصبه و هو على بيئة من حدوده و تخومه، و إذا صح ذلك، و هو صحيح، تفقد مسألة كتابة الدستور قبل انتخابات الرئاسة قيمتها بالكلية، و ذلك لصعوبة - إن لم يكن استحالة - إتمام كتابة الدستور قبل انتخابات الرئاسة. و بيان ذلك أن المدة الزمنية التي تفصلنا عن انتخابات رئاسة الجمهورية لا تتجاوز بضعة أسابيع يستحيل معها، من الناحية العملية، إنجاز المهمة الدستورية برمتها، و هي المهمة التي تتضمن تشكيل الجمعية التأسيسية - بافتراض أنها شكلت - و اجتماعها لكتابة الدستور، ثم طرح الأخير للنقاش العام حتى يكون المواطن على بيئة من أمره، قبل أن ننقل لمرحلة الاستفتاء الشعبي التي تتضمن اقتراحاً عاماً ثم إعلان للنتيجة ثم مدة زمنية لاقتراح الإعادة في حالة الرفض الشعبي للدستور الذي طرح و هو ما سيُسبِق، قطعاً، باجتماع ثانٍ للجمعية التأسيسية لتعديل النصوص المرفوضة شعبياً و طرحها مجدداً للنقاش عليها. جليّ من ذلك العرض شديد الإيجاز استحالة "إصدار" الدستور المصري الجديد قبل انتخابات الرئاسة القادمة، إلا في حالة واحدة و هي أن نكتب وثيقتين: وثيقة الدستور مصحوبة بشهادة وفاته، لأنه قطعاً سيولد ميتاً، و الأسباب أظهر من أن تقال.

قد يقول قائل و كيف سيمارس الرئيس القادم صلاحياته؟ و الإجابة على ذلك جد بسيطة، فمن ناحية أكرر أن هذا الأمر لم يعد باختيارنا و إنما تفرضه علينا فرضاً الضرورة العملية المتمثلة في الصعوبة البالغة لإصدار الدستور قبل انتخابات الرئاسة كما ذكر آنفاً، و من ناحية ثانية أننا بالفعل عايناً هذه التجربة مرات و مرات في تاريخنا السياسي و أقرب مثال هو ما نعيشه بالفعل في ظل سلطة تشريعية انتخبت في ظل إعلان دستوري مؤقت و تمارس صلاحياتها الآن من دون تفصيل كامل لهذه الصلاحيات، فإن صح ذلك بشأن البرلمان - بحكم ما هو كائن، أو ما أريد له أن يكون، لا ما يجب أن يكون - فإنه يصح بلا شك بشأن السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الدولة. و ثالثاً، فإن رئيس الدولة القادم سيمارس صلاحياته طبقاً لما هو مثبت بالإعلان الدستوري - لاسيما المادة 56 منه - تماماً كما يمارس المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهام السلطة التنفيذية منذ أربعة عشر شهراً.

الحجة الثانية التي تساق لدعم اقتراح تأجيل كتابة الدستور هي أن الأجواء السياسية التي تسود مصر الآن، و القائمة فحسب على الاستقطاب الديني الحاد و غياب حد أدنى من التوافق، لا تعد مناخاً مواتياً لكتابة الدستور، فأحسب أن الأولى بنا الآن أن نعبر هذه الفترة العصيبة من عمر الثورة إلى نقطة التسليم الكامل للسلطة للرئيس المنتخب، و هو الأمر الذي يستحق منا كل الاهتمام فضلاً عن أنه لا

يحتمل، دونما شك، أي تأجيل. حين أن ذلك سيكون فرصة لالتقاط الأنفاس من معركة الدستور، و توجيه الأنظار للانتخابات الرئاسية لاختيار "الشخص" الأصلح الذي يرتبط به، إلى حد بعيد، إعمال الدستور و الالتزام بضوابطه.

الحجة الأخيرة، و هي عن مسألة من الخطورة بمكان، إذ من المعلوم أن ثمة دعوى قضائية مطروحة أمام المحكمة الدستورية العليا للطعن في دستورية النصوص القانونية التي حددت النظام الانتخابي للبرلمان، و أياً ما يكن الرأي القانوني في ذلك، فالحاصل أن النتيجة إما قبول الدعوى، و هو ما يتعين معه - قانوناً - حل البرلمان، أو رفضها ومن ثم استمرار البرلمان في عمله. و بما أننا أمام احتمال لحل البرلمان، حتى و إن كان نسبة ذلك الاحتمال واحد بالمائة، فلا يصح الاستمرار في عملية كتابة الدستور كما هي جارية الآن. و أسباب ذلك يمكن جمعها في ذلك الافتراض: إصدار الدستور الجديد، بالطريقة الجارية الآن و بغض النظر عن وقت الإصدار، ثم إصدار حكم دستوري يستتبع حل البرلمان لبطان شاب تكوينه، و قنن سنكون أمام زلزال سياسي لسنا في حاجة لسرد آثاره. و بما أن الحكم الدستوري لم يصدر بعد و لا نعلم لذلك الإصدار موعداً، فيمكنني أن أجزم، دونما شطط في الجزم، أن السبيل الأمثل هو إبعاد البرلمان عن مسألة الدستور بالكلية، و يكون ذلك الإبعاد بتأجيل مسألة كتابة الدستور إلى ما بعد انتخابات الرئاسة ثم اتباع طريقة جديدة لتشكيل الجمعية التأسيسية.

أما السؤال الثاني و هو كيف تنفذ فكرة التأجيل، فلا مناص من إصدار إعلان دستوري بإلغاء المادة 60 من الدستور المؤقت، ليترك الأمر بالكلية لإدارته عقب انتخابات الرئاسة. أدري أن الاقتراح مفاجئ و هو ما سيجعله يقابل باعتراضات من مثل أن ذلك سيضعنا رهن إشارة الرئيس القادم يتصرف في الأمر كيف يشاء، و هو ما يدفعنا للتساؤل التالي: أليس التعامل مع رئيس للدولة منتخب - في انتخابات تنافسية حقيقية نطمح إليها جميعاً - أفضل من التعامل مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أساء للثورة بإدارته للمرحلة الانتقالية، و هو نفسه المجلس الذي تسلم السلطة - بحكم الأمر الواقع - باعتباره "وكيلاً" عن "الثورة"، فلا هو استمر وكيلاً لها، بل جعل نفسه "أصيلاً"، و لا هو تعامل مع الأمر بحسبانه ثورة، بل، على أفضل التقديرات، بحسبانه "حركة إصلاحية".

يضاف إلى ما تقدم أن الأمر لن يكون مطلقاً من كل قيد ليقدر فيه رئيس الدولة ما يشاء، فالمجال مفتوح هنا للاقتراحات بشأن السبيل الأفضل الذي نتبعه في تشكيل الجمعية التأسيسية. و إذا جاز لي أن أدلي برأي في هذا الأمر فأرى أن الطريقة الفضلى لتشكيل الجمعية التأسيسية هي بتعيين أعضائها، لا بانتخابهم، سواء عن طريق الانتخاب المباشر، من الشعب، أو غير المباشر، مثل ما هو قائم في الدستور المؤقت حالياً و نعاني آثاره. و لتنفيذ اقتراح التعيين أو الاختيار هذا، أقترح أن يجتمع ممثلين عن كل سلطة من السلطات الدستورية الثلاث خلال النصف الأول من شهر يوليو القادم. حيث يمثل السلطة التنفيذية رئيس الدولة و رئيس الحكومة، كما يمثل السلطة التشريعية رئيس مجلسي الشعب و رئيس مجلس الشورى، حين أن السلطة القضائية تمثل برئيس مجلس القضاء الأعلى و رئيس مجلس الدولة. و هذا الاجتماع يكون للتشاور حول أفضل الوسائل لاختيار أعضاء اللجنة التأسيسية المائة.

و الحكمة من اقتراح هؤلاء الستة - بصفاتهم - أنهم جميعاً ممثلين شرعيين عن سلطات الدولة الثلاث، فلا يتحكم واحد في سلطة، بل اثنان من كل جهة، و لا تتحكم سلطة منفردة في الأمر، بل المسؤولية على السلطات الثلاث مجتمعة، و لترسيخ ذلك المبدأ تتخذ قرارات اللجنة و كل خطواتها عن طريق التصويت، فإن تساوت الأصوات يؤخذ بالرأي الذي عليه رئيس الدولة بحسبانه صاحب الشرعية الأعلى لانتخابه مباشرة من الشعب. و لتعد هذه الآلية نواة للدستور الجديد الذي يتعين أن يبنى - فيما يبنى - على توزيع السلطات، و الفصل بينها، مع ضمان إحداث توازن و رقابة متبادلة.

و يمكننا في هذا السياق أن نشير إلى أن الدساتير المصرية كلها، منذ العام 1866، وضعت عن طريق لجنة معينة أو مختارة بطريقة أو بأخرى، حين أن الأزمة الحقيقية التي عانينا منها على امتداد تاريخنا السياسي لم تكن في الدساتير نفسها و لا طريقة وضعها، بقدر ما كانت في انعدام الإيمان بسمو الدستور و وجوب إنفاذ نصوصه على الحاكم قبل المحكوم، و لنا في دستور 1954 الذي لم ير النور أسوة حسنة، حيث إن اللجنة التي كتبته كانت معينة كلها من مجلس قيادة ثورة يوليو، و لكنها أبدعت دستوراً عظيماً لم ير النور لا لشيء إلا لأنه كان دستوراً عظيماً في يد سلطة أبت أن تنقيد بدستور حقيقي. و أخيراً، أشير هنا، تعليقاً على مسألة انتخاب الجمعية التأسيسية، أن الأمر في نهاية المطاف، بشأن وضع الدساتير، مرده للإرادة الشعبية من خلال الاستفتاء على مشروع الدستور ذاته سواء بالقبول أو بالرفض.

هذا مجرد اقتراح، يقبل الإضافة أو التعديل، و يحتاج إليهما، وهو فقط لفتح الباب أمام مناقشة أوسع حول الفكرة. أعلم يقيناً أن البعض سيرى الأمر كله (تأجيل كتابة الدستور وتغيير طريقة اختيار اللجنة التأسيسية) أقرب للخيال غير القابل للتطبيق، و لكنني أتساءل: أمن الأجدى لنا أن نصح المسار أم نمضي في غيتنا؟؟ و إذا كان البعض يرى أن الأمر خيال فيحق لي أن أتساءل مجدداً: أشيء في مصر أفسدها و أفسدنا غير موت الخيال؟؟